حـــرف الـــرّاء

الـــرّابـــط

يحتاج إليه في أحد عشر موضعاً :

(الأول) جملة الخبر وروابطها عشرة أشياء تأتي[١] .

(الثاني) : جملةُ الصفة : ولا يربطها إلّا الضمير .

(الثالث) : جملة الصّلة ولا يربطها غالباً إلا الضّمير .

(الرّابع) : جملة الحال ورابطها إمّا الواو أو الضّمير أو كلاهما .

(الخامس) : المفسّرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو : زيداً ضربته أو ضربت أخاه .

(السادس ، السّابع) : بدل البعض ، وبدل الاشتمال ولا يربطهما إلّا الضمير نحو (عَمُوا وَصَمُّوا كثيرٌ مِنْهم)[٢] . « عن الشهّر

---

(١) في ط فقط زيادة بعد كلمة : « تأتي » وهي ما يأتي : « في الفن الثاني الضوابط في المبتدأ .

(٢) المائدة / ٧١ .

الحرامِ قتالٍ فيه »[١]،وإنّما لم يَحْتَجْ بدلُ الكلّ إلى رابط لأنه نفس المُبْدَل منه في المعنى ، كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط لذلك .

(الثامن) : معمول الصّفة المشبّهة، ولا يربطه أيضاً إلاّ الضّمير .

(التّاسع) : جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ولا يربطه أيضاً إلاّ الضمير نحو : ﴿ فمن يَكْفُرْ بَعدُ مِنْكم فإنّي أُعذّبه ﴾[٢] .

(العاشر) : العاملان في باب التّنازع لا بُدّ من ارتباطهما إمّا بعاطف كما في قام وقعد أخواك ، أو عمل أولهما في ثانيهما نحو : « وأنّه كان يقول سَفِيهُنَا »[٣] « وأنهّم / ظنّوا كما ظَنَنْتم أن لَنْ يَبْعث الله [٢٠٦] أحداً »[٤] .

(الحادي عشر) ألفاظ التّوكيد الأوَل ، وإنما يربطها الضّمير الملفوظ به نحو : جاء زيد نَفْسُهُ ، والزيدان كِلاهُما ، والقوم كُلُّهم . وسائر ما تقدّم يجوز أن يكون الضّمير فيه مقدّراً .

---

(١) البقرة / ٢١٧ .
(٢) المائدة / ١١٥ ، وفي ط : فمن يكفر منكم فإني أعذبه » ، تحريف .
(٣) الجنّ / ٤ .
(٤) الجنّ / ٧ .

فـــائـــدة

[في الضمير الرابط في الصّفة المشبهة]

إذا قلت : مررت برجل حَسَنِ الوجْه ففي الرّابط ثلاثة أقوال :

أحـدهـا قـول الكـوفيّـين : إنّ ال نـائبـة عن الإضـافـة أي : « وجهه » ، فربطت كما ربطت الإضافة .

الثاني : قول البصريّين : إنه محذوف، أي الوجْه منه .

الثـالث : قول الفـارسيّ وتبعـه ابن الخبّـاز : إنـه ضميـرُ في الصّفة ، والوجه بدلٌ منه .ذكره ابن هشام في « تَذْكرته » .

قـــاعـــدة

قال الشَّلَوْبِين في (شَرْح الجُزوليّة) : أصل الحذف للرّابط إنما هو للصّلة لا للصّفة .

الرّجوع إلى الأصل
أيسر من الانتقال عنه

قال أبو الحسن بن أبي الـرّبيع في (شـرح الإيضاح) : إذا أسند الفعل المضارع إلى نون الإناث بُني لشَبَهِهِ حينئذٍ بالماضي .

وقد كان أصـل المضارع أن يكـون مبنيًّا وإنمـا أعرب لشبهـه

بالاسم من وجهين : العمومِ والاختصاص . فأن يَرْجِع إلى أصله لشبهه بما هو من جنسه أقيس وأولى ، لأن الرجـوع إلى الأصل أيسـر من الانتقال عنه ، وتشبيه الشيء بجنسه أقرب من تشبيهه بغير جنسه .

قال : وكذلـك إذا اتّصلت به نُـون التّوكيـد أشبه فعـل الأمر من وجهين : أنه لحق هذا ما لحق هذا ، وأنّ المعنى الذي لَحقت له الأمر هو المعنى الذي لحقت له المضارع ، فبنته العرب لما ذكرناه ، وهو أن الرجوع إلى الأصل وهو البنـاء في / الأفعال أَيْسَـر من الانتقال عن [٢٠٧] الأصل . وتشبيه الشّيء بجنسه أولى من تشبيهه بغير جِنْسه .

قلت : ونظير ذلك أن الاسم منع الصرف إذا أشبه الفعل من وجهين ، ثم يرجع إلى الأصـل إذا دخل أل أو الإضـافة التي هي من خصائص الأسماء .

ربّ شيء يكون ضعيفاً
ثم يَحْسُن للضّرورة . .

قال أبو عليّ الفارسيّ في (البغداديّات) في قوله :

١٨١ = * لا تَجْزعي إنْ مُنْفِساً أهلكته[1] *

---

(١) للنمر بن تولب ، وتمامه :

* وإذا هَلَكْتُ فعند ذلك فاجْزعي *

من شـواهـد : سيبـويـه ٦٧/١ ، والمقتضب ٧٤/٢ ، وابن الشجـرى ٣٣٢/١ ، وابن يعيش ٣٨/٢ ، والخزانة ١٥٢/١ ، ٤٥٠ ، ٦٤٢/٣ ، =

إنّ الفعل المحذوف والفعل المذكور مجزومان في التقديـر ، وإنّ الجزم الثاني ليس على البدليّة ؛ إذْ لم يثبت حذف المبدل منه ، بل على تكرير إنْ أي إن أهلكتُ مُنْفسِاً إن أهلكته .

وساغ إضمار إنّ ، وإنْ لم يجـز إضمار لام الأمـر إلا ضرورة لاتّساعهم فيها بدليل إيلائهم إيّاها الاسم ، ولأن تقدّمها مُقَوٍّ للدّلالة عليها ، ولهذا أجـاز سيبويـه : بمن تَمْرُر امْـرُرْ . ومنع من تصـرف « انزل » حتى يقول : عليه .

وقال : فيمن قال : مررت برجل صالحٍ إلّا صالـحٍ فطالـحٍ بالخفض إنه أسهل من اضمار رُبّ بعد الواو .

ورُبّ شيءٍ يكـون ضـعيـفـاً ثم يَحْسُن لـلضـرّورة كـما في ضـرب غلامُـه زيداً ، فـإنه ضعيفٌ جـدّاً ، وَحَسُن في : ضربـوني وضـربتُ قَومَـك ، واسْتَغْنى بجواب الأولى عن جـواب الثانيـة كما استغنى في نحو:زيداً ظننتُه قائِماً بثاني مفعوليْ : ظَنَنْتُ المذكورة عن ثاني مفعولَيْ المقدّرة .

= ٤/٤١٠ ، والمغنى رقم ٣٠١ ، ٧٥٢ ، والعيني ٢/٥٣٥ ، والأشموني ٢/٧٥.

هذا وفي الأشموني فقط : « إن مُنْفِسٌ » بالرفـع على تقديـر : إن هلك نفس .

رُبّ شيء يَصِحّ تبَعاً ولا يصِحّ استقلالاً

قال ابن هشام في (المغنى) : « أمَّا » حرف شرط بدليل لزوم الفاء بعدها ، نحو : ﴿ فأمّا الّذين آمنوا فَيَعْلَمُون أنّه الحقُّ من رَبِّهم ، وأما الَّذِين كفروا فَيَقُولون ﴾[1] ، الآية . ولو كانت الفاء عاطفة لم تدخل على الخبر،إذْ لا يعطف الخبر على مبتدئه . ولو كانت زائدة لصحّ الاستغناء عنها ، ولمّا لم يصحّ ذلك ، وقد امتنع كونها للعطف تعيّن أنها فاء الجزاء .

فإن قلت : فقد استغنى عنها في قوله :

١٨٢= * فأمّا القِتالُ لا قِتَالَ لَدَيْكُم[2] * / [٢٠٨]

قلت : هو ضرورة . فإن قلت : فقد حذفت في التّنزيل في قوله تعالى : ﴿ فأمّا الَّذين اسْودَّت وُجوهُهم أكَفَرْتُم ﴾[3] .

---

(١) البقرة /٢٦ .

(٢) تمامه :

* ولكن سَيْراً في عِراض المواكب *

من شواهد : المقتضب ٢/٧١ ، والمنصف ٣/١١٨ ، وابن الشجريّ ١/٢٨٥ ، ٢٩٠ ، ٢/٣٤٨ ، وابن يعيش ٧/١٣٤ ، ٩/١٢ والمغنى رقم ٨٥ ، والعينيّ ١/٥٧٧ ، ٤/٤٧٤ ، والتصريح ٢/٢٦٢ ،والأشموني ١/١٩٦ ، ٢٢٤ ، ٤/٤٥ ، وأنظر أيضاً الخزانة ١/٢١٧ ،وهمع الهوامع والدرر رقم ١٣٢٨ . والشاهد نسب إلى الحارث بن خالد المخزوميّ .

(٣) آل عمران /١٠٦ .

قلت : الأصل : فيقال لهم : أكفرتم ، فحذف القول استغناءً عنه بالمقول ، فتبعته الفاء في الحذف . ورُبَّ شيء يصحّ تبعاً ولا يصحّ استقلالاً كالحاجّ عن غيره ، يصلّى عنه رَكْعتي الطّواف . ولو صلّى أحد عن غيره ابتداءً لم يصحّ[١] .

ربّما كان في الشيء لغتان فاتّفقوا على إحداهما في موضع كقولهم : لعَمْرُ اللّه ، وأنت تقول : العَمْرُ والعُمْرُ . ذكره الفارسّي في (التّذكرة) .

---

(١) انظر النص في المغنى ١/٥٨ .